مصرف سورية المركزي
Central Bank Of Syria
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
Economic Research, General Statistics & Planning Directorate

# التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد رقم 02 عام 2021

**التقرير الاقتصادي الأسبوعي**

**(2021/01/16-10)**

**العدد 2021/02**

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according, to copyright protection laws.



| **For Correspondence and Enquiries** | | **للمراسلات والاستفسارات:** |
|---|---|---|
| | Central Bank of Syria | مصرف سورية المركزي |
| **Postal Address** | El-Tajrida El-Maghrabye Square | **العنوان البريدي** ساحة التجريدة المغربية |
| | P.O.BOX:2254, Damascus | دمشق ص.ب: 2254 |
| **Web Site:** | www.cb.gov.sy | **الموقع الالكتروني** |
| **Economic Research, General Statistics and Planning Directorate** | | مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط |
| **E-mail** | research@cb.gov.sy | **البريد الالكتروني** |
| Telephone: | +963 11 224 20 77 | هاتف |
| Fax: | +963 11 224 20 77 | فاكس |

# التقرير الاقتصادي الأسبوعي
## العدد 2021/02

**ملخص:**

### ❖ الاقتصاد السوري:

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وانخفاض كل من؛ أسعار الذهب محلياً، ومؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- القطاع المصرفي السوري: تطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي حتى نهاية شهر آب من عام 2020.
- رئاسة مجلس الوزراء؛ التأكيد على التحسن التدريجي في تأمين المشتقات النفطية والموافقة على آلية وزارة الصحة لاستجرار اللقاح المضاد لفيروس Covid-19.
- وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك؛ ارتفاع مبيعات فرع السورية للتجارة في اللاذقية خلال عام 2020 لتبلغ 19 مليار ليرة سورية.

### ❖ الاقتصادات العربية:

- عمان؛ انخفاض مؤشر أسعار المستهلك في شهر كانون الأول من عام 2020.
- قطر؛ انخفاض مؤشر أسعار المستهلك في شهر كانون الأول من عام 2020.

### ❖ الاقتصادات العالمية.

- منطقة اليورو؛ انخفاض الفائض التجاري في شهر تشرين الثاني من عام 2020، وارتفاع الإنتاج الصناعي في شهر تشرين الثاني من عام 2020.
- السويد؛ ارتفاع معدل التضخم في شهر كانون الأول من عام 2020.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ ارتفاع معدل التضخم في شهر كانون الأول من عام 2020، وتراجع تجارة التجزئة في شهر كانون الأول من عام 2020، وارتفاع مطالبات البطالة الأمريكية.
- المملكة المتحدة؛ انخفاض الإنتاج الصناعي بأقل من المتوقع في شهر تشرين الثاني من عام 2020.
- روسيا؛ تراجع الفائض التجاري في شهر تشرين الثاني من عام 2020.
- الصين؛ نمو الصادرات بأكثر من المتوقع، وتسجيل الفائض التجاري لمستوى قياسي جديد في شهر كانون الأول عام 2020.
- اليابان؛ انخفاض أسعار المنتجين بأقل من المتوقع في شهر كانون الأول من عام 2020.
- صندوق النقد الدولي؛ اصلاحات الحوكمة الاقتصادية لدعم نمو احتوائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى.

### ❖ أوراق عمل بحثية:

- صندوق النقد الدولي؛ تحليل النمو الاقتصادي في الأوروغواي.
- صندوق النقد الدولي؛ انتقال الصدمات الخارجية في آسيا: خصائص البلدان واستجابات السياسة.

### ❖ اقتصاد الأسبوع:

- فرنسا: اقتصاد متقدم غني بالموارد.

## مصرف سورية المركزي:

### سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

**سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:**

استقر سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 1,262.00 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,533.46 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,542.29 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 8.83 ليرة سورية بمعدل (0.57%)، (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

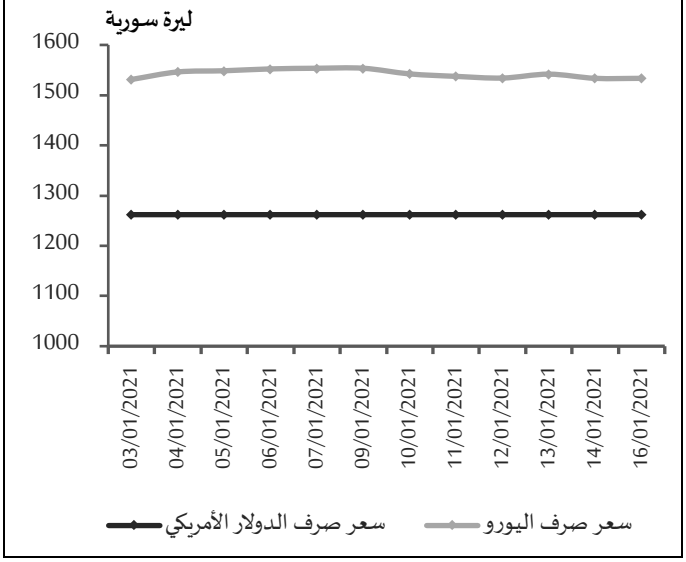


**سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:**

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1,256 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,526.17 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,534.96 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 8.79 ليرة سورية بمعدل (0.57%)، (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف

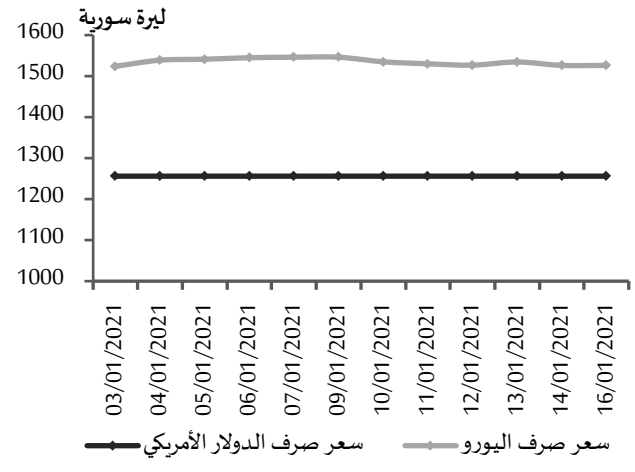


**أسعار الذهب في السوق المحلي:**

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 126,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بـ 126,857 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً انخفاضاً بمقدار 857 ليرة سورية بمعدل (0.68%)، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 147,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بـ 148,000 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً انخفاضاً بمقدار 1,000 ليرة سورية بمعدل (0.68%)، (الشكل رقم 3)، كما انخفض سعر الذهب عالمياً بمقدار 20.90 دولار أمريكي ليصبح 1,829.90 دولار أمريكي للأونصة بنسبة انخفاض بلغت (1.13%).

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

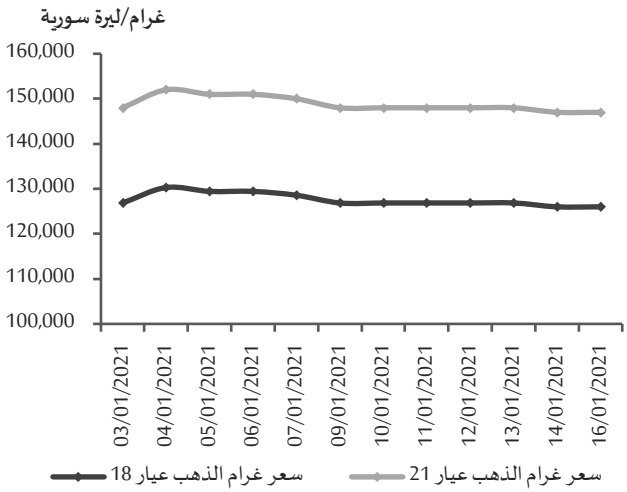


**المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.**

## القطاع المصرفي السوري:

**تطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي حتى نهاية شهر آب من عام 2020:**

ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة بمعدل 49% وبمقدار 1,386.8 مليار ليرة سورية في نهاية شهر آب من عام 2020 مقارنة بنهاية عام 2019 لتصل إلى 4,239.4 مليار ليرة سورية، وقد أسهمت الزيادة في التسهيلات الممنوحة من المصارف العامة بنحو 68% من إجمالي الزيادة الحاصلة في التسهيلات الائتمانية، في حين بلغت مساهمة المصارف الخاصة التقليدية والمصارف الإسلامية 12% و20% على التوالي.

وخلال عام 2019 كان إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة قد ارتفع بمعدل 44% وبمقدار 874.8 مليار ليرة سورية مقارنة بنهاية عام 2018، وقد أسهمت الزيادة في التسهيلات الممنوحة من المصارف العامة بنحو 57% من إجمالي الزيادة الحاصلة في التسهيلات الائتمانية الممنوحة، وتعزى هذه الزيادة إلى زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالليرة السورية، في حين بلغت مساهمة المصارف الخاصة التقليدية والمصارف الإسلامية 12% و31% على التوالي.

الشكل رقم 4 نمو إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال الفترة 2018-آب 2020

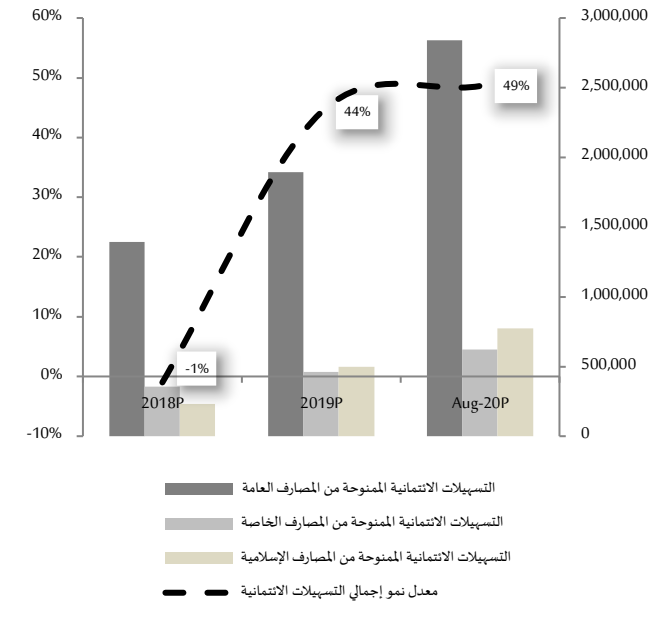


## سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) انخفاضاً إلى مستوى 8,172.80 نقطة مقارنةً بمستوى 8,208.85 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة بلغت (0.44%)، ويعود ذلك إلى انخفاض أسهم 8 شركات هي؛ بنك قطر الوطني بنسبة انخفاض بلغت (3.74%)، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة انخفاض بلغت (3.46%)، وبنك البركة سورية بنسبة انخفاض بلغت (2.70%)، وبنك الشام بنسبة انخفاض بلغت (2.50%)، والبنك العربي سورية بنسبة انخفاض بلغت (1.95%)، وبنك سورية والمهجر بنسبة انخفاض بلغت (1.80%)، وفرنسبنك سورية بنسبة انخفاض بلغت (0.94%)، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة انخفاض بلغت (0.42%)، بينما ارتفعت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية إلى مستوى 398 مليون ليرة سورية مقارنةً بمستوى 178 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، وارتفع حجم التداول إلى مستوى 476 ألف سهم مقارنةً بمستوى 209 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 393 صفقة مقارنةً بـ 369 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 5 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

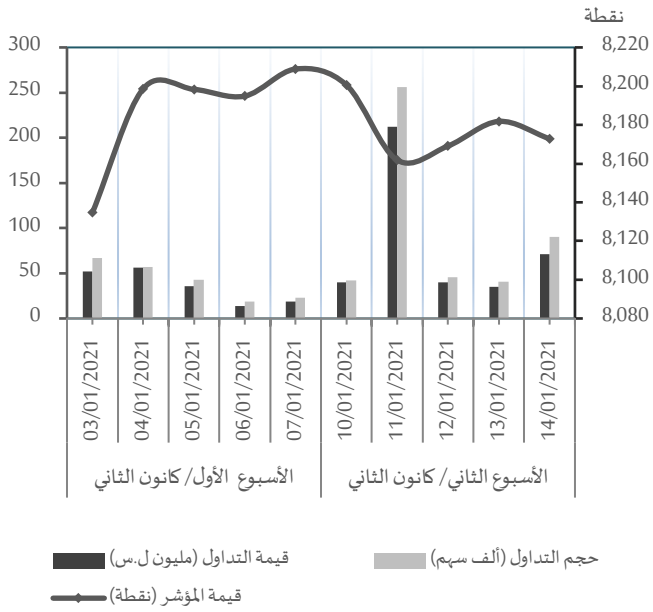


**المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.**

استمرت سيطرة قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق حيث ارتفعت حصته إلى مستوى 92.40% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 86.53% في تداولات الأسبوع السابق، بينما انخفضت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 5.78% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 9.89% في تداولات الأسبوع السابق، وانخفضت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 1.82% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 3.52% في تداولات الأسبوع السابق، ولم يجر أي تداول على قطاعات الخدمات والاتصالات والزراعة.

الشكل رقم 6 حصة التداول لكل قطاع

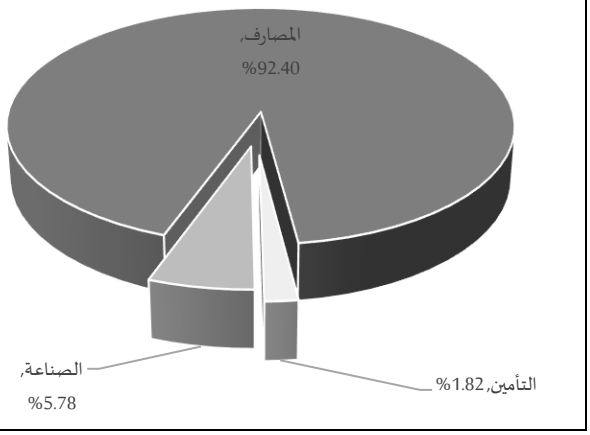


**المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.**

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي؛ بنك سورية الدولي الإسلامي متصدراً بنسبة استحواذ 42.39% وحجم تداول 201,934 سهم، وبنك البركة سورية بنسبة استحواذ 26.15% وحجم تداول 91,898 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 7.53% وحجم تداول 42,892 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 7.15% وحجم تداول 33,094 سهم، والشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة استحواذ 5.18% وحجم تداول 18,511 سهم، وفرنسبنك سورية بنسبة استحواذ 4.21% وحجم تداول 41,034 سهم، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة استحواذ 2.54% وحجم تداول 12,331 سهم، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة استحواذ 1.82% وحجم تداول 17,373 سهم، وبنك سورية والمهجر بنسبة استحواذ 1.30% وحجم تداول 8,622 سهم، وشركة إسمنت البادية بنسبة استحواذ 0.60% وحجم تداول 1,275 سهم، في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 0.5%.

## الاقتصاد المحلي:

## المستجدات الاقتصادية المحلية:

**رئاسة مجلس الوزراء: التأكيد على التحسن التدريجي في تأمين المشتقات النفطية، والموافقة على آلية وزارة الصحة لاستجرار اللقاح المضاد لفيروس Covid-19:**

أكد مجلس الوزراء أن واقع تأمين المشتقات النفطية سيشهد تحسناً تدريجياً مع بدء وصول التوريدات المتعاقد عليها حتى العودة إلى الوضع الطبيعي لجهة تأمين حاجة المواطنين والقطاعات الخدمية وتخفيف مظاهر الازدحام على محطات الوقود.

كما استمع مجلس الوزراء لعرض حول واقع انتشار فيروس Covid-19 وجدَّد التأكيد على توفير متطلبات المشافي والكادر الطبي للتصدي للوباء والتشدَد بتطبيق الإجراءات الاحترازية المتخذة في هذا المجال ووافق على آلية وزارة الصحة لاستجرار اللقاح المضاد للفيروس.

ووافق مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية على رفع سقف البرنامج التمويلي لمشروع السكن العمالي للمكتتبين لدى المؤسسة العامة للإسكان بما يمكن المؤسسة من الاستمرار بتنفيذ المشروع وكلف وزارتي المالية والأشغال العامة والإسكان بوضع آلية لمنح شركات الإنشاءات العامة قروضاً ميسرة لبناء مساكن شعبية لتحسين واقع السكن في المحافظات.

إلى ذلك شدَّد رئيس مجلس الوزراء على ضرورة تكثيف الرقابة على الأفران للتأكد من استهلاكها لمخصصاتها كاملة من مادة الطحين وتشديد العقوبات بحق مهربي الطحين، خصوصاً في هذه الفترة التي تسعى فيها الحكومة لتوفير القمح بكافة السبل.

وطلب المجلس من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية مذكرة حول واقع عمل هيئة الاستثمار السورية ومتطلبات تطويرها

والبيئة التشريعية المناسبة للاستثمار ومتابعة واقع المشروعات المتعثرة والتسهيلات الواجب تقديمها لإعادة إقلاعها.

في سياق آخر استمع مجلس الوزراء لعرض حول واقع زراعة محصول القمح على مستوى المحافظات، وحملات التحريج التي تم اعتمادها لإعادة زراعة المناطق المتضررة من الحرائق، والتأكيد على توفير متطلبات تنفيذ الحملات بمشاركة المجتمع المحلّي والفعاليات الأهلية والاستمرار بإطلاق مشروعات الري في مناطق عدَّة لتأمين الاحتياجات المائية للموسم الزراعي وإرواء مساحات جديدة من الأراضي القابلة للزراعة.

**وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك؛ ارتفاع مبيعات فرع السورية للتجارة في اللاذقية خلال عام 2020 لتبلغ 19 مليار ليرة سورية:**

بلغت مبيعات فرع المؤسسة السورية للتجارة في اللاذقية 19 مليار ليرة سورية خلال عام 2020، متجاوزاً بذلك خطته السنوية بنحو ثلاثة أضعاف والمقدرة بـ 6.5 مليارات ليرة سورية، حيث زاد الفرع من عدد منافذ البيع وصالاته على مساحة المحافظة إلى نحو 228 مركزاً خلال عام 2020، ومع بداية عام 2021 ارتفع عدد المنافذ إلى 230 مركزاً ضمن توجهات المؤسسة للتوسع الأفقي للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من المواطنين.

وحقق الفرع نسبة تنفيذ قاربت 99.97% في مبيعات المواد المقننة عبر البطاقة الإلكترونية التي تم توزيعها عبر صالات ومنافذ البيع للمؤسسة وعبر السيارات الجوالة التي شملت كل المناطق وتحديداً الريف البعيد. كما تقوم المؤسسة باستجرار المنتجات الزراعية من الفلاحين مباشرةً وطرحها عبر منافذها أو عبر منافذ المؤسسة بالمحافظات الأخرى، ومنها الحمضيات حيث تجاوز استجرار الفرع منها 600 طن خلال عام 2020.

## الاقتصادات العربية:

**عمان؛ انخفاض مؤشر أسعار المستهلك في شهر كانون الأول من عام 2020:**

انخفض مؤشر أسعار المستهلك في عمان بنسبة (1.42%) على أساس سنوي في شهر كانون الأول من عام 2020، مقارنةً بانخفاضه بنسبة (1.46%) في الشهر السابق من العام ذاته، وهو الشهر العاشر على التوالي من الانكماش.

**قطر؛ انخفاض مؤشر أسعار المستهلك في شهر كانون الأول عام 2020:**

انخفض مؤشر أسعار المستهلك في قطر بنسبة (3.4%) على أساس سنوي في شهر كانون الأول من عام 2020، بعد انخفاضه بنسبة (2.9%) في الشهر السابق من العام ذاته، وهو الشهر الخامس عشر من الانكماش، وأكبر انخفاض في الأسعار منذ شهر آب من عام 2020.

## الاقتصاد الأوروبي:

**منطقة اليورو؛**

**انخفاض الفائض التجاري في شهر تشرين الثاني عام 2020:**

انخفض الفائض التجاري لمنطقة اليورو إلى 25.8 مليار يورو في شهر تشرين الثاني من عام 2020، مقارنةً بفائض قدره 30 مليار يورو في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفضت الصادرات بنسبة 1% إلى 197 مليار يورو، وانخفضت الواردات بنسبة 4.21 لتصل إلى 171 مليار يورو.

**ارتفاع الإنتاج الصناعي في شهر تشرين الثاني من عام 2020:**

ارتفع الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو بنسبة 2.5% على أساس شهري، مقارنةً بارتفاعه بنسبة 2.1% في الشهر السابق من ذاته، وهو الشهر السابع على التوالي من النمو، حيث ارتفع إنتاج كل من؛ السلع الرأسمالية، والسلع الوسيطة.

**السويد؛ ارتفاع معدل التضخم في شهر كانون الأول عام 2020:**

ارتفع معدل التضخم السنوي إلى 0.5% في شهر كانون الأول من عام 2020، مقارنةً بارتفاعه بنسبة 0.2% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أعلى معدل تضخم منذ شهر آب من عام 2020. وعلى أساس شهري؛ ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0.7%، مقارنةً باستقراره في الشهر السابق للعام ذاته.

## الاقتصاد الأمريكي:

**الولايات المتحدة الأمريكية؛**

**ارتفاع معدل التضخم في شهر كانون الأول من عام 2020:**

ارتفع معدل التضخم السنوي إلى 1.4% في شهر كانون الأول من عام 2020، مقارنةً بارتفاعه بنسبة من 1.2% في الشهر السابق من العام ذاته. وعلى أساس شهري، ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة 0.4%، مقارنة بنسبة 0.2% في الشهر السابق من العام ذاته.

**تراجع تجارة التجزئة في شهر كانون الأول من عام 2020:**

تراجعت تجارة التجزئة بنسبة (0.7%) على أساس شهري في شهر كانون الأول من عام 2020، بعد تراجعها بنسبة (1.4%) في الشهر السابق من العام ذاته، نتيجة إصابات قياسية بفيروس Covid-19، ومستويات بطالة عالية.

**ارتفاع مطالبات البطالة الأمريكية:**

ارتفع عدد الأمريكيين الذين قاموا بملء طلبات إعانة البطالة إلى 965 ألف شخص في الأسبوع المنتهي في 2021/01/09 مقارنةً بـ 784 ألف في الأسبوع السابق.

**البرازيل؛ تراجع تجارة التجزئة في شهر تشرين الثاني عام 2020:**

انخفضت مبيعات التجزئة بنسبة (0.1%) على أساس شهري في شهر تشرين الثاني عام 2020، مقارنةً بارتفاعها بنسبة 0.8% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أول انخفاض لنشاط البيع بالتجزئة في ستة أشهر وسط انخفاض المبيعات في محلات السوبر ماركت، والمنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ، ومواد البناء.

## الاقتصاد البريطاني:

**انخفاض الإنتاج الصناعي بأقل من المتوقع في شهر تشرين الثاني من عام 2020:**

انخفض الإنتاج الصناعي في المملكة المتحدة بنسبة (3.8%) على أساس سنوي في شهر تشرين الثاني من عام 2020، مقارنةً بارتفاع بنسبة 0.7% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أقل من توقعات السوق بانخفاض قدره (4.8%)، حيث أدت جائحة فيروس Covid-19 إلى الحد من الإنتاج، بعد أن خضعت البلاد لإغلاق شامل خلال شهر تشرين الثاني من عام 2020 لمنع انتشار الفيروس.

## الاقتصاد الروسي:

**تراجع الفائض التجاري في شهر تشرين الثاني من عام 2020:**

تقلص الفائض التجاري لروسيا إلى 7.08 مليار دولار أمريكي في شهر تشرين الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 12.58 مليار دولار أمريكي في الشهر ذاته من العام السابق، حيث بقي الطلب العالمي ضعيفاً وسط ارتفاع حالات الإصابة بفيروس Covid-19 وعمليات الإغلاق الجديدة. حيث انخفضت الصادرات بنسبة (16.9%)، وانخفضت الواردات بنسبة أقل من (2.3%).

## الاقتصاد الآسيوي:

**الصين؛**

**نمو الصادرات بأكثر من المتوقع في شهر كانون الأول عام 2020:**

حققت الصادرات في الصين نمواً بنسبة 18.1% على أساس سنوي لتصل إلى مستوى قياسي جديد قدره 281.9 مليار دولار في شهر كانون الأول من عام 2020، مقارنة بنسبة 21.1% في الشهر السابق من العام ذاته، وبأكثر من توقعات السوق بنمو 15%، مدعوماً بالطلب على المستلزمات الطبية والمنتجات الإلكترونية للعمل من المنزل.

**الفائض التجاري يسجل مستوى قياسي جديد في شهر كانون الأول من عام 2020:**

ارتفع الفائض التجاري الصيني إلى مستوى قياسي جديد بلغ 78.17 مليار دولار أمريكي في شهر كانون الأول من عام 2020، مقارنةً بـ 47.25 مليار دولار أمريكي في الشهر ذاته من العام السابق، متجاوزاً توقعات السوق البالغة 72.35 مليار دولار أمريكي. حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 18% على أساس سنوي، في حين ارتفعت الواردات بنسبة أقل من 6.5%، وسط تحسن الطلب العالمي.

**اليابان؛ انخفاض أسعار المنتجين بأقل من المتوقع في شهر كانون الأول من عام 2020:**

انخفضت أسعار المنتجين في اليابان بنسبة (2%) على أساس سنوي في شهر كانون الأول من عام 2020، مقارنةً بانخفاض بنسبة (2.3%) في الشهر السابق من العام ذاته، وكان هذا هو الانخفاض العاشر على التوالي في أسعار المنتجين.

## المنظمات والهيئات الدولية

**صندوق النقد الدولي: اصلاحات الحوكمة الاقتصادية لدعم نمو احتوائي[1] في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى:**

أحرزت بلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تقدماً ملحوظا في تحسين الحوكمة الاقتصادية. ومع ذلك، تشير المسوح إلى استمرار شعور المواطنين ودوائر الأعمال بأن الحوكمة الضعيفة والفساد يمثلان مشكلتين كبيرتين في المنطقة، وتؤكد مؤشرات الحوكمة عموماً هذه الرؤية.

ويمثل تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد عاملين أساسيين في معالجة تداعيات جائحة Covid-19 وبناء مستقبل أفضل من أجل تحقيق تعافٍ مستدام واحتوائي. فالسيطرة على الفساد في المنطقة، على سبيل المثال، تقترن بارتفاع الإيرادات المحلية، وزيادة كفاءة الاستثمارات العامة، وتحسُّن مخرجات التعليم.

وبينما تتباين أولويات الحوكمة وفقا لظروف كل بلد على حدة، فمن الممكن أن تهدف الإصلاحات إلى تحقيق ما يلي: 1- زيادة الشفافية والمساءلة ويشمل ذلك: زيادة فرص الحصول على المعلومات، بما فيها المعلومات المتعلقة بالموازنة العامة والمصرف المركزي، وتوخي الانفتاح والشفافية في عمليات التوريدات الحكومية، وتنفيذ ضوابط داخلية قوية ورقابة خارجية على الموارد العامة بما في ذلك التدقيق المستقل، وزيادة المساءلة في المؤسسات المملوكة للدولة، وتعزيز نظم إقرار الذمة المالية. 2- تبسيط القواعد ودقة تطبيقها: من الممكن تبسيط التعقيدات في عمليات المؤسسات التي ترتكز عليها المالية العامة وما يرتبط بها من قواعد ولوائح تنظيمية للإدارة المالية العامة، ومن ثم رفع درجة كفاءتها. فمن شأن تبسيط إجراءات الأعمال أن يساعد على الحد من الروتين الإداري ومواطن التعرض لمخاطر الفساد وتحسين مناخ الاستثمار كما هو الحال بتحسين إنفاذ القواعد ووضع إطار معزز للرقابة المالية. 3- تعزيز إطار مكافحة الفساد باعتماد قوانين وقواعد تنظيمية، والاستناد إلى الاتفاقيات الدولية والممارسات السليمة، وإنشاء مؤسسات فعالة لتطبيقها، وتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتسهيل تبادل المعلومات على المستويين الداخلي والدولي. 4-ويعد الالتزام رفيع المستوى والمشاركة من الأطراف المعنية على المستوى الوطني، لا سيما دوائر الأعمال، والنقابات، ومنظمات المجتمع المدني، بمثابة عاملَين أساسيّين لنجاح تنفيذ الإصلاحات الطموحة والمستدامة. وبإمكان الرقمنة أن تُحْدِث تحولاً في الخدمات الحكومية والعلاقات مع دوائر الأعمال والأفراد ومن ثم زيادة الشفافية والكفاءة والمساءلة والثقة الشعبية. 4- يدعم صندوق النقد الدولي بلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من خلال إسداء المشورة بشأن السياسات وتنمية القدرات بغية تعزيز الحوكمة، لا سيما في مجالات حوكمة المالية العامة، والرقابة على أنشطة المصارف المركزية والقطاع المالي، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والإحصاءات. ومع صدور الموافقة على إطار الصندوق المعزز للانخراط في أنشطة الحوكمة في عام 2018، باشر الصندوق بتوسيع نطاق أعماله الرقابية لتشمل جوانب الفساد عبر الحدود الوطنية ومنها رشوة المسؤولين الأجانب وإخفاء عائدات أعمال الفساد.

## أسواق المال العربية والدولية:

**البورصة العربية:**

ارتفعت مؤشرات أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية؛ حيث ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة المصرية **EGX30** بنسبة 4.58% مسجلاً 11,453.43 نقطة بدعم من قطاعات الخدمات، والمالية، والصناعة، وارتفع مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** بنسبة 2.92% مسجلاً 2,702.34 نقطة بدعم من قطاعات السلع الاستهلاكية، والصناعة، والمالية، وارتفع المؤشر العام الأردني **AMGNRLX** بنسبة بلغت 2.67% مسجلاً 1,722.34 نقطة بدعم من قطاعات المالية، والصناعة، والخدمات، وارتفع المؤشر العام السعودي **TASI** بنسبة 1.85% مسجلاً 8,898.68 نقطة بدعم كل من قطاعات الطاقة،

[1] النمو الاحتوائي (Inclusive growth) هو مفهوم يقدم فرصاً متكافئة للمشاركين الاقتصاديين خلال النمو الاقتصادي مع الفوائد التي يتحملها كل قسم من قطاعات المجتمع ويتسع هذا المفهوم لنماذج النمو الاقتصادي التقليدية ليشمل التركيز على المساواة في الصحة ورأس المال البشري والجودة البيئية والحماية الاجتماعية والأمن الغذائي.

والخدمات، والاتصالات، وارتفع المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** بنسبة 1.49% مسجلاً 11,416.19 نقطة بدعم من قطاعات الزراعة، والصناعة، والصحة.

الشكل رقم 7 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

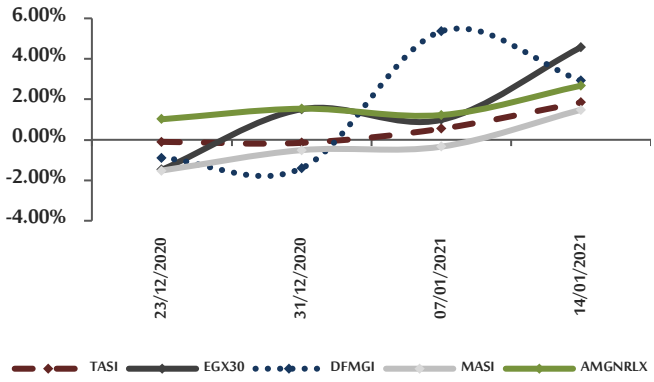


**الأسهم الأمريكية:**

أغلقت مؤشرات الأسواق الأمريكية تداولاتها الأسبوعية على انخفاض نتيجة تراجع أسهم المصارف والطاقة، مسجلةً خسائر في كل من؛ قطاعات النفط والغاز الطبيعي والمالية والتكنولوجيا والصناعة، حيث انخفض مؤشر **DJI** بنسبة بلغت (0.91%) مسجلاً 30,814.26 نقطة، وانخفض مؤشر **S&P500** بنسبة بلغت (1.48%) مسجلاً 3,768.25 نقطة، كما انخفض مؤشر **NASDAQ** بنسبة بلغت (1.54%) مسجلاً 12,998.50 نقطة.

الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

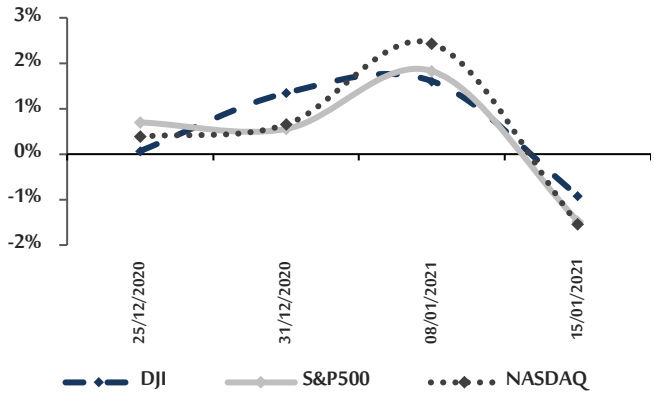


**الأسهم الأوروبية:**

انخفضت الأسهم الأوروبية في نهاية تداولاتها الأسبوعية مع انخفاض الآمال في تعافٍ اقتصادي سريع بسبب احتمالات تشديد القيود الاحترازية، وبطء شحن اللقاحات إلى دول القارة، وعودة وتيرة الإصابات بفيروس Covid-19 للزيادة في الصين، حيث انخفض مؤشر CAC40 الفرنسي بنسبة (1.67%) مسجلاً 5,611.69 نقطة بضغط من قطاعات؛ النقل، والمالية، والطاقة، وانخفض مؤشر DAX30 الألماني بنسبة (1,86%) مسجلاً 13,787.73 نقطة بضغط من قطاعات الخدمات، والطاقة، والمصارف، وانخفض مؤشر FTSE100 البريطاني بنسبة 2% )مسجلاً 6,735.71 نقطة بضغط من قطاعات؛ المصارف، والتعدين، والسلع المعمرة.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوروبية خلال أربعة أسابيع

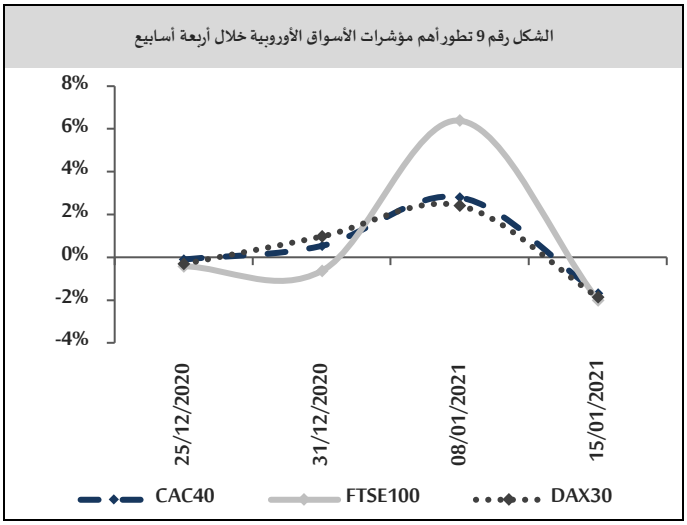


**الأسهم الآسيوية:**

تباينت مؤشرات الأسهم الآسيوية خلال تداولاتها الأسبوعية حيث ارتفعت الأسهم اليابانية والهندية بعد أن قادت أسهم أشباه الموصلات المكاسب بفضل توقعات بتعافٍ قوي للطلب في هذا القطاع، حيث ارتفع مؤشر **NIKIE225** الياباني بنسبة بلغت 1.35% مسجلاً 28,519.18 نقطة بدعم من قطاعات التكنولوجيا، وصناعة الرقائق، والنقل، وارتفع المؤشر الرئيس للبورصة الهندية **NSEI50** بنسبة بلغت 0.60% مسجلاً 14,433.70 نقطة بدعم من قطاعات؛ المصارف، والتكنولوجيا، والخدمات، بينما انخفضت الأسهم الصينية والأسترالية نتيجة عودة وتيرة الإصابات بفيروس Covid-19 للزيادة في الصين؛ حيث انخفض مؤشر شنغهاي المركب **SSEC** الصيني بنسبة (0.10%) مسجلاً 3,566.38 نقطة بضغط من قطاعات؛ المالية، والخدمات، والصناعة، وانخفض مؤشر **S&P/ASX200**

الأسترالي بنسبة (0.63%) مسجلاً 6,715.40 نقطة بضغط من قطاعات؛ الطاقة والتعدين والمالية.

الشكل رقم 10 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

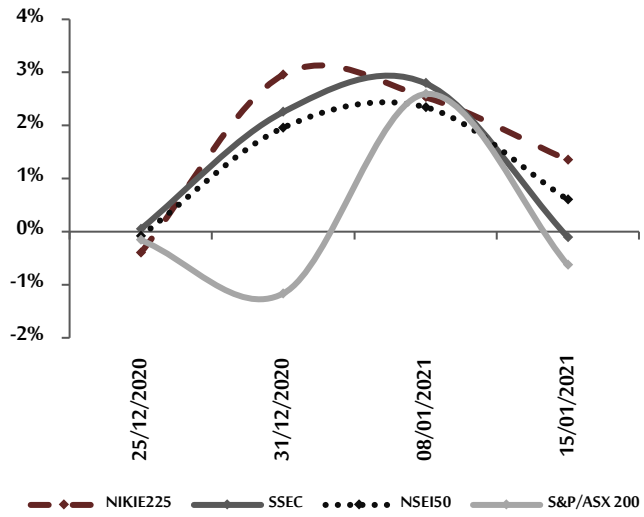


**الأسهم الروسية:**

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع حيث ارتفع مؤشر **IMOEX** بنسبة 1.04% مسجلاً 3,490.85 نقطة بدعم من قطاعات؛ الصناعة، والخدمات، والمالية.

الشكل رقم 11 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

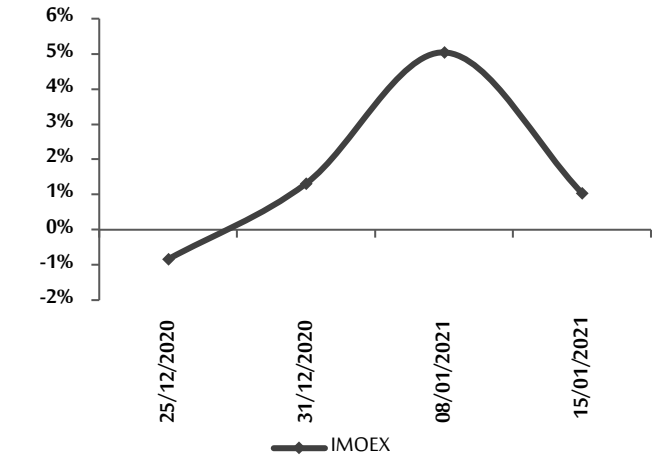


## أسعار العملات:

**اليورو:**

تابع اليورو انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.2149 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.2218 دولار أمريكي لليورو) حيث سجل أدنى مستوى في ثلاثة أسابيع وسط ارتفاع الدولار الأمريكي مدعوماً بارتفاع عوائد السندات الأمريكية وتوقعات بمزيد من التحفيز المالي وهو ما دعم آمال المستثمرين بتعافي الاقتصاد الأمريكي من تداعيات جائحة Covid-19، بينما ارتفع اليورو في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.2157 دولار أمريكي لليورو مدعوماً بارتفاع الإنتاج الصناعي بأعلى من التوقعات[1]، ثم عاد لينخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.2078 دولار أمريكي لليورو وسط بيانات اقتصادية أوروبية ضعيفة[2].

الشكل رقم 12 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

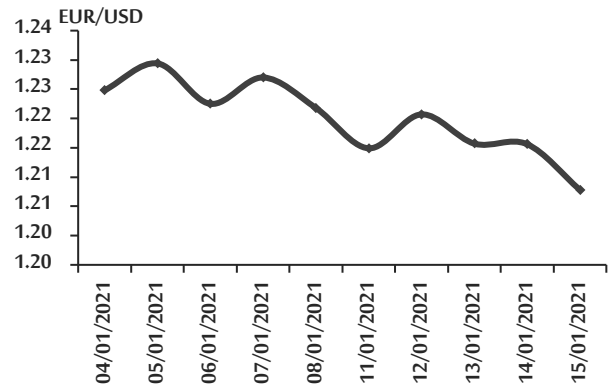


**الجنيه الاسترليني:**

انخفض الجنيه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.3514 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مستقراً (عند مستوى 1.3563 دولار أمريكي للجنيه) في ظل استمرار القلق حيال النشاط الاقتصادي في المملكة المتحدة بعد الإعلان عن إغلاق شامل في البلاد حتى منتصف شهر شباط القادم عقب اكتشاف سلالة جديدة من الفيروس فيها، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.3637 دولار أمريكي للجنيه

1 نما الإنتاج الصناعي على أساس شهري في منطقة اليورو بنسبة 2.5% في شهر تشرين الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 2.3% في الشهر السابق من العام ذاته، وبأعلى من توقعات السوق بنموه بنسبة 0.2%.

2 أشارت القراءة الأولية لبيانات النمو الاقتصادي إلى انكماش الاقتصاد الألماني بنسبة 5% في عام 2020، حيث تسببت جائحة Covid-19 بتعطيل الأعمال التجارية وقطاعات واسعة من الاقتصاد.

مدعوماً بتصريحات رئيس وزراء بريطانيا الإيجابية حول تطورات جائحة Covid-19 في البلاد حيث أعلن أن هناك مؤشرات تدل على أن قيود الإغلاق التي تفرضها بريطانيا أسهمت في تهدئة وتيرة تفشي الجائحة في العديد من المناطق، ثم عاد لينخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.3586 دولار أمريكي للجنيه وسط بيانات اقتصادية بريطانية ضعيفة[1].

الشكل رقم 13 تطورسعرصرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولارخلال أسبوعين

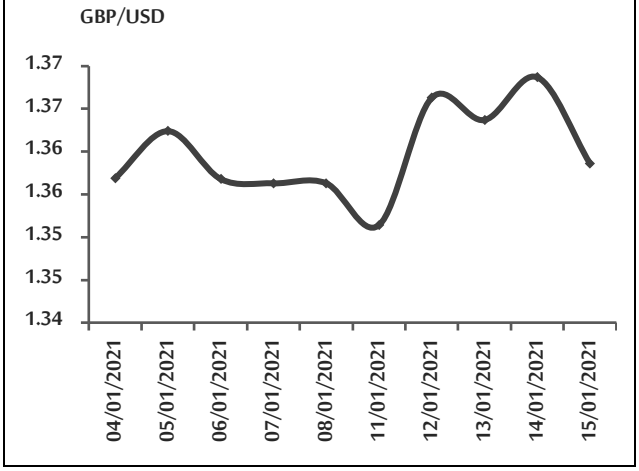


**الين:**

تابع الين انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 104.24 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 103.93 ين للدولار الأمريكي) وسط ارتفاع الدولار الأمريكي، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 103.85 ين للدولار الأمريكي مدعوماً ببيانات اقتصادية يابانية جيدة[2]، ثم عاد لينخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 103.87 ين للدولار الأمريكي عقب تصريحات وزير الاقتصاد الياباني عن إمكانية أن تتجه الحكومة اليابانية إلى تمديد حالة الطوارئ المفروضة في البلاد لمواجهة انتشار جائحة Covid-19.

الشكل رقم 14 تطورسعرصرف الين الياباني مقابل الدولارخلال أسبوعين

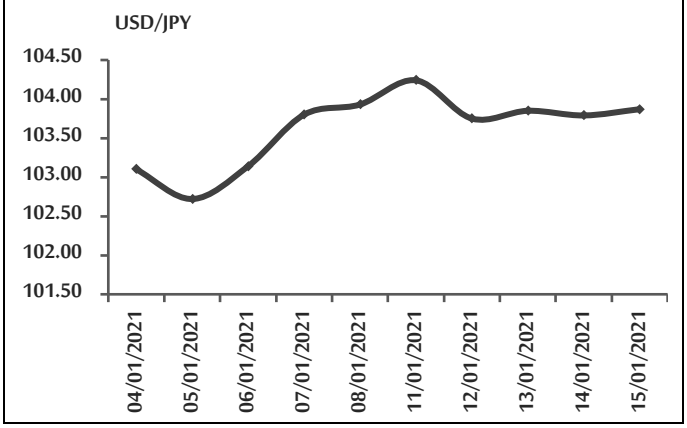


**اليوان:**

انخفض اليوان في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 6.4795 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 6.4750 يوان للدولار الأمريكي) عقب قيام بنك الصين الشعبي بضخ أموال جديدة في سوق عمليات إعادة الشراء لأجل 7 أيام بقيمة 5 مليار يوان صيني، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 6.4677 يوان للدولار الأمريكي مدعوماً بارتفاع الصادرات الصينية بأكثر من المتوقع[3]، ثم عاد لينخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 6.4800 يوان للدولار الأمريكي في ظل عودة التوترات الصينية الأمريكية عقب الإعلان عن إدراج تسع شركات صينية جديدة على القائمة السوداء في الولايات المتحدة.

[1] انخفض الإنتاج الصناعي في المملكة المتحدة على أساس شهري بنسبة (0.1%) في شهر تشرين الثاني من عام 2020، بعد نموه بنسبة 1.1% في الشهر السابق من العام ذاته، وبصورة معاكسة لتوقعات السوق بنموه بنسبة 0.5%.

[2] سجل الحساب الجاري فائضاً بمقدار 2.34 تريليون ين في شهر تشرين الثاني من عام 2020 بأعلى من توقعات السوق البالغة 2 تريليون ين.

[3] ارتفعت الصادرات الصينية على أساس سنوي بنسبة 18.1% في شهر كانون الأول من عام 2020 بأعلى من توقعات السوق بارتفاعها بنسبة 15%.

الشكل رقم 15 تطورسعرصرف اليوان مقابل الدولارخلال أسبوعين

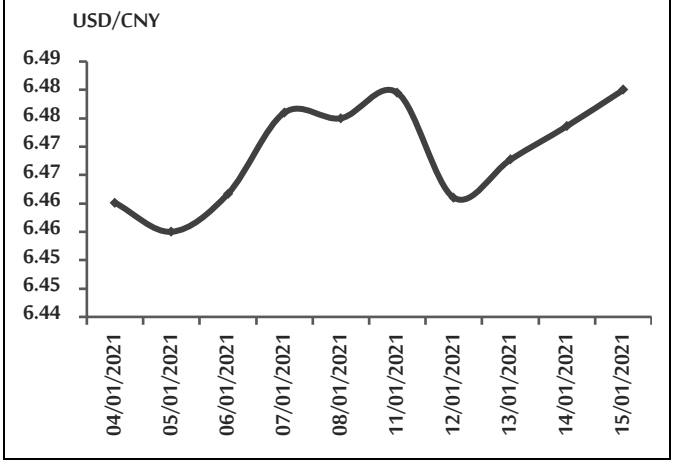


**الروبل الروسي:**

تابع الروبل انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 74.6691 روبل للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 74.1636 روبل للدولار الأمريكي) وسط بيانات اقتصادية روسية ضعيفة[1]، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 73.6309 روبل للدولار الأمريكي مدعوماً ببيانات اقتصادية روسية جيدة[2].

الشكل رقم 16 تطورسعرصرف الروبل الروسي مقابل الدولارخلال أسبوعين

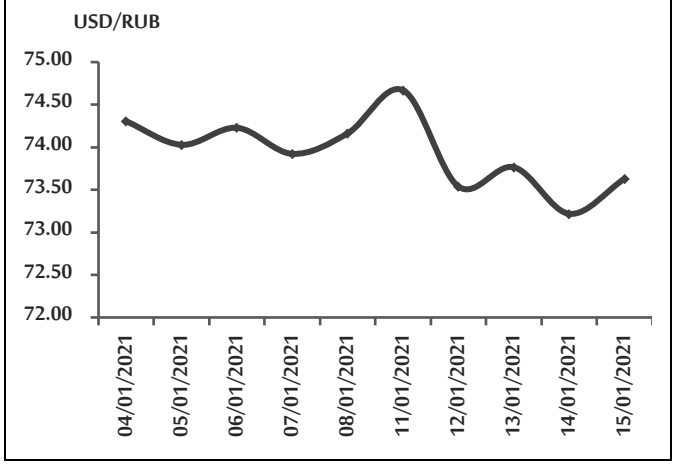


[1] ارتفع معدل التضخم السنوي في روسيا إلى 4.9% في شهر كانون الأول من عام 2020 مقارنةً بـ4.4% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أعلى معدل تضخم منذ شهر أيار من عام 2020 ويبقى أعلى بكثير من هدف البنك المركزي الروسي البالغ 4%.

[2] ارتفع الفائض التجاري الروسي على أساس شهري إلى 7.08 مليار دولار أمريكي في شهر تشرين الثاني من عام 2020 مقارنةً بـ6.44 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته.

**البتكوين:**

انخفضت عملة البتكوين في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً 35,476 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت مرتفعةً في الأسبوع السابق (عند مستوى 40,509 دولار أمريكي للوحدة الواحدة وسط ارتفاع الدولار الأمريكي، بينما ارتفعت في تداولات منتصف الأسبوع مسجلةً 37,375 دولار أمريكي للوحدة الواحدة نتيجة ارتفاع الطلب عليها في ظل التوقعات قيام المضاربين برفع سعرها إلى 40 ألف دولار أمريكي وأكثر، ثم عادت لتنخفض في تداولات آخر الأسبوع لتغلق عند مستوى 36,741 دولار أمريكي للوحدة الواحدة عقب تصريحات سلبية لمحافظ المركزي الأوروبي حولها، والتي تضمنت أن البتكوين بحاجة إلى تنظيم قانوني وأنها قد سهلت القيام بأعمال مشبوهة.

الشكل رقم 17 تطورسعرصرف البتكوين مقابل الدولارخلال أسبوعين

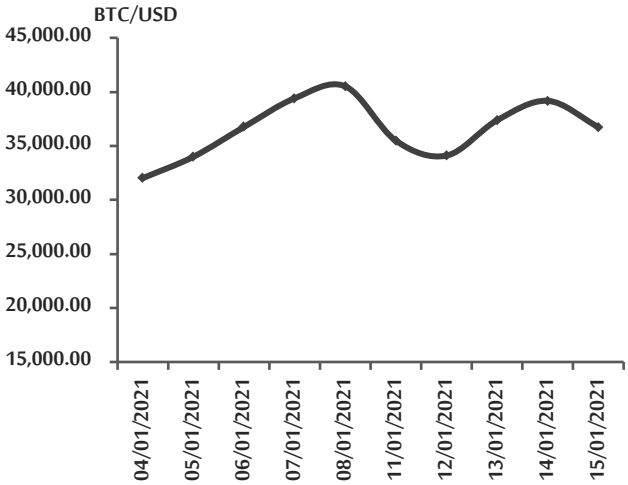


## أسعار السلع:

**الذهب:**

ارتفع الذهب في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,850.80 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,835.40 دولار أمريكي للأونصة) نتيجة إقبال المستثمرين على المعدن النفيس كملاذ آمن بهدف التحوط من التضخم مع ترقب الأسواق لتحفيز مالي ضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1,854.90 دولار أمريكي للأونصة وسط استمرار إقبال المستثمرين عليه كملاذ آمن بفعل الاضطراب السياسي في

واشنطن وبطء وتيرة التطعيم بلقاحات Covid-19 في أنحاء العالم، بينما انخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1,829.90 دولار أمريكي للأونصة وسط ارتفاع شهية المخاطرة في الأسواق مدعومةً بارتفاع الآمال بالتعافي الاقتصادي عقب إعلان الرئيس الأمريكي المنتخب عن حزمة تحفيز بمقدار 1.9 تريليون دولار أمريكي لتحفيز الاقتصاد الأمريكي من تداعيات جائحة Covid-19.

الشكل رقم 18 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

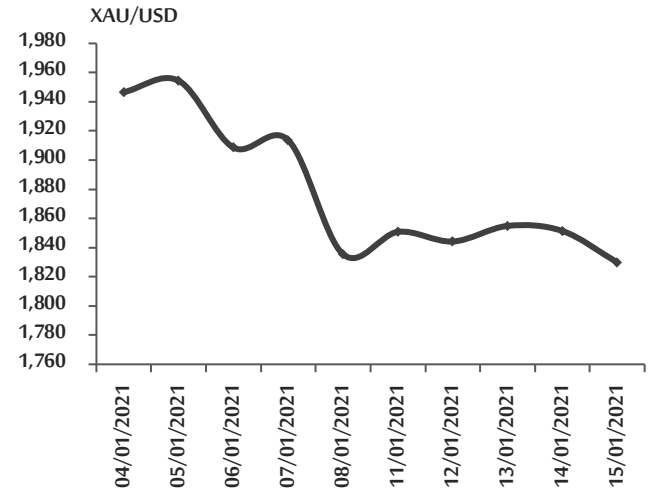


**النفط:**

انخفض سعر برميل النفط في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 55.66 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 55.99 دولار أمريكي للبرميل) نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 56.06 دولار أمريكي للبرميل نتيجة تراجع مخزونات النفط في الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من التوقعات[1]، ثم عاد لينخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 55.10 دولار أمريكي نتيجة تجدد المخاوف حيال الطلب العالمي على النفط بعد فرض إجراءات العزل العام بسبب تفشي جائحة Covid-19 في عدد من الدول الأوروبية وفي الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم.

الشكل رقم 19 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

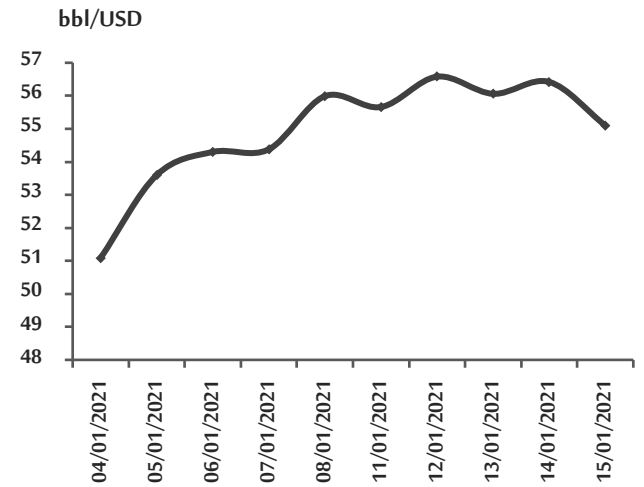


**الغاز الطبيعي:**

ارتفع الغاز الطبيعي في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 2.747 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[2] بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 2.700 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) عقب إعلان إدارة معلومات الطاقة الأمريكية عن توقعاتها باستمرار انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي في عام 2021 مع استمرار التداعيات الاقتصادية للإغلاقات المرتبطة بجائحة Covid-19، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 2.727 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية عقب صدور بيانات أشارت إلى انخفاض الطلب على الغاز الطبيعي بنسبة 2.5% في عام 2020 متأثراً بإجراءات الإغلاق الناتجة عن تفشي جائحة Covid-19 حول العالم، ثم عاد ليرتفع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند

[1] انخفضت مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 3.2 مليون برميل في الأسبوع المنتهي بـ 2021/01/08 بأعلى من توقعات السوق بانخفاضها بمقدار 2.3 مليون برميل.

[2] عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون 1000BTU، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

مستوى 2.737 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية مدعوماً بإعلان شركة غازبروم الروسية عن ارتفاع صادراتها من الغاز الطبيعي على أساس سنوي بنسبة 41.5% في النصف الأول من شهر كانون الثاني من عام 2020.

الشكل رقم 20 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

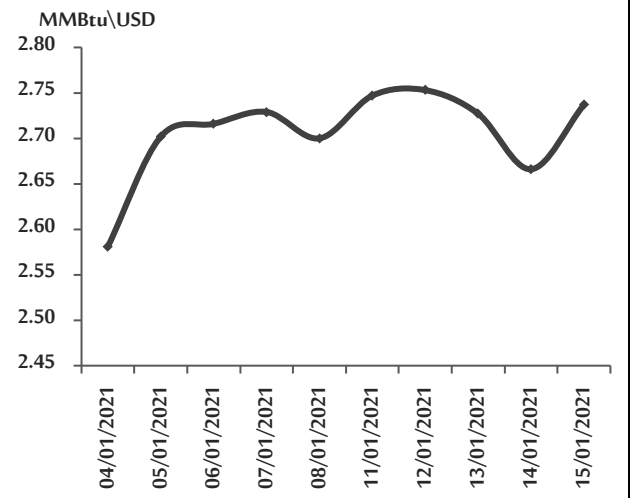


**أوراق عمل بحثية:**

**صندوق النقد الدولي: تحليل النمو الاقتصادي في الأوروغواي:[1]**

شهدت الأوروغواي واحدة من أكبر حالات الازدهار الاقتصادي في تاريخها خلال الفترة (2004-2014)، ومنذ ذلك الحين، انخفض النمو بصورة واضحة. تبحث هذه الدراسة في الأسباب المختلفة لطفرة النمو وتناقش استدامة هذه الأسباب، ومقارنتها بالبلدان ذات النمو المرتفع والتي كانت في مرحلة ما على مستوى دخل مماثل، عبر مجموعة واسعة من المؤشرات الهيكلية، لتحديد مجالات الإصلاح ذات الأولوية التي يمكن أن تحسن آفاق النمو على المدى الطويل. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ كان الازدهار الاقتصادي في الأوروغواي خلال الفترة (2004-2014) مدفوعاً بمجموعة من صدمات الطلب الخارجي الإيجابية (نمو الطلب الخارجي على السلع الأساسية التي عززت أسعار الصادرات الزراعية)، والانتعاش بعد الأزمة المالية، وظهور قطاعات تصدير جديدة. وكانت صدمات الطلب الخارجي قوية تحديداً لأنها جاءت من داخل منطقة ميركسور (MERCOSUR)[2] وخارجها. ورغم أن طفرة أسعار السلع كانت مدفوعة بصورة أساسية بالطلب من خارج المنطقة، إلا أن الطلب من داخل المنطقة زاد أيضاً لأن الشريكين التجاريين الرئيسين للأوروغواي في المنطقة (الأرجنتين والبرازيل)، هم أيضاً من كبار المستفيدين من طفرة أسعار السلع الأساسية. وتجلى ذلك في زيادة تدفق رأس المال والطلب على السياحة، ولا سيما من الأرجنتين. ثانياً؛ لم تعد الظروف الخارجية داعمة فقد انتهت دورة السلع الأساسية الفائقة في العام 2014، ومن المتوقع أن تظل أسعار السلع الأساسية منخفضة في المستقبل. إضافةً إلى ذلك، فإن النمو المحتمل للاقتصاد العالمي والشركاء التجاريين الرئيسيين للأوروغواي (بما في ذلك الصين) أقل بكثير مما كان عليه قبل عقد من الزمن. علاوة على ذلك، المخاطر السلبية التي يتعرض لها النمو العالمي. ولا تزال الأوروغواي عرضة لصدمات كبيرة في أسعار الصرف التي تنشأ في المنطقة. ومن جانب آخر، قد تتأثر أسعار بعض قطاعات التصدير الرئيسة (مثل الزراعة) أيضاً بانخفاض على المستوى العالمي، بسبب الزيادات في الإنتاجية. ثالثاً؛ قد تُثبت صناعات التصدير الجديدة الناشئة (مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الأعمال ذات الصلة، وكذلك الغابات ولب الورق) أنها محرك أكثر استدامة للنمو في المستقبل، لكن النمو المستمر للقطاعات الجديدة سيتطلب تعزيز نقاط القوة والقضاء على الاختناقات الهيكلية لتنمية القطاع الخاص. وأخيراً؛ أكدت الدراسة على أن نقاط القوة المؤسسية في الأوروغواي تُعد أساسية للنمو المستدام. وتشمل هذه النقاط الإدارة العامة القوية في البلاد، والبيئة التنظيمية المستقرة للتجارة، والاستثمار الأجنبي. إضافةً إلى ذلك، تساعد مشاريع البنية التحتية الجارية (ترقية شبكات

[1] **IMF**, Dissecting Economic Growth in Uruguay, N.21/2, Jan 2021.

[2] السوق الأمريكية الجنوبية المشتركة وتضم كل من (الأرجنتين، البرازيل، البارغواي، الأوروغواي، بوليفيا، تشيلي، كولومبيا، الأكوادور، غيانا، بيرو، سورينام).بهدف تعزيز التجارة الحرة والحركة السلسة للبضائع والأشخاص والعملات.

الطرق وإدخال خط سكة حديد مركزي) على سد فجوات البنية التحتية وتمهيد الطريق لنمو أعلى. وتعمل إصلاحات السياسات الهيكلية بشأن القيود الرئيسة على القطاع الخاص على تحقيق إمكانات صناعات التصدير الجديدة وتمهيد الطريق للنمو الشامل. كما أن الجهود المبذولة لخفض مستويات الديون والتضخم تضع الأسس لازدهار الإصلاحات الهيكلية وتساعد أيضاً على استقرار سعر الصرف الحقيقي.

**صندوق النقد الدولي؛ انتقال الصدمات الخارجية في آسيا: خصائص البلدان واستجابات السياسة:[1]**

يزداد اندماج الاقتصادات الآسيوية في الاقتصاد العالمي من خلال الروابط التجارية والمالية، مما يعرضها للدورة المالية العالمية. تعرض هذه الدراسة كيفية انتقال الصدمات الخارجية إلى الاقتصادات الآسيوية وفيما إذا كان استخدام السياسات مثل (سعر الفائدة، التدخل في سوق القطع الأجنبي، التدابير الاحترازية الكلية)، يمكن أن يخفف من تأثير الصدمات الخارجية. تستخدم الدراسة لوحة الانحدار الكمي لعينة تتكون من 14 اقتصاد آسيوي ناشئ ومتقدم لتقييم تأثير الصدمات المالية والحقيقية في الاستثمار ونمو الناتج المحلي الإجمالي. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ أن الصدمات المالية الخارجية تؤثر في الاقتصادات الآسيوية بصورة أكبر من الصدمات الحقيقية، وقنوات الانتقال الرئيسة التي تنتشر من خلالها الصدمات هي تدفقات رأس المال (لا سيما عبر الميزانيات العمومية للشركات والمصارف) بالنسبة للأسواق الناشئة، ومن خلال الائتمان بالنسبة للاقتصادات المتقدمة. وبالتالي تُعد الميزانيات العمومية للشركات مصدر ضعف في الأسواق الناشئة في آسيا، وهو ما يعكس الانخفاض النسبي في درجة التحوط من العملات الأجنبية مقارنة بالمصارف. ثانياً؛ أظهرت الدراسة أهمية قناة التوقعات، حيث أن الصدمات المالية الخارجية نفسها، سواء السياسات غير المتوقعة أو الظروف التيسيرية التراكمية (المنخفضة لفترة طويلة) تؤثر في الإنتاج والاستثمار خارج قنوات الانتقال المعتادة. ومع توقع استمرار الظروف المالية العالمية في التكيف، من المحتمل أن تواجه الأسواق الناشئة الآسيوية المزيد من التداعيات على الاستثمار ونمو الناتج المحلي الإجمالي. وأخيراً؛ أكدت الدراسة على أن الخصائص الهيكلية للاقتصادات الآسيوية تعزز الحجة لاستخدام أدوات سياسية متعددة في بعض الظروف، مثل عدم تطابق الميزانية العمومية، أو ضعف التنمية المالية، أو ضعف آلية انتقال السياسة النقدية. وبالتالي يمكن للسياسات أن تلعب دوراً مهماً في التخفيف من الآثار السلبية للصدمات الخارجية.

## اقتصاد الأسبوع

**فرنسا: اقتصاد متقدم غني بالموارد**

تقع فرنسا في أوروبا الغربية، على حدود خليج بَسكاي والقناة الإنجليزية، بين بلجيكا وإسبانيا، مطلةً على البحر الأبيض المتوسط، تبلغ مساحتها 549 ألف كم²، وعدد سكانها نحو 67 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018.

**الناتج المحلي الإجمالي:**

بلغ إجمالي الناتج المحلي في فرنسا 2.7 ترليون دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ 2.79 ترليون دولار أمريكي في عام 2018، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 2.26% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 78.8% من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة بنسبة 19.5%، ثم الإنتاج الزراعي بنسبة 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

**نمو الناتج المحلي:**

سجل اقتصاد فرنسا انكماشاً بمعدل (3.9%) على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2020، بعد انكماشه بمعدل (18.9%) في الربع السابق من العام ذاته.

[1] **IMF**, The Transmission of External Shocks in Asia: Country Characteristics and Policy Responses, N.21/3, Jan, 2021.

**معدل التضخم:**

سجلت أسعار المستهلكين في فرنسا استقراراً[1] في شهر كانون الأول من عام 2020، بعد ارتفاعها بمعدل 0.2% في الشهر السابق من العام ذاته، وعلى أساس شهري؛ ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في فرنسا بمعدل 0.2% في شهر كانون الأول من عام 2020، دون تغير عن الشهر السابق من العام ذاته.

**معدل البطالة:**

ارتفع معدل البطالة في فرنسا إلى 9% في الربع الثالث من العام 2020، مقارنةً بمعدل 7.1% في الربع السابق من العام ذاته، وارتفع عدد العاطلين عن العمل بمقدار 36.6 ألف ليبلغ 3.6 مليون شخص في شهر تشرين الثاني من العام 2020.

**العجز التجاري:**

تقلص العجز التجاري في فرنسا ليبلغ نحو 4.35 مليار دولار أمريكي في شهر تشرين الثاني من العام 2020، مقارنةً بعجز قدره 5.6 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث ارتفعت الصادرات بمعدل 1% لتبلغ 47.47 مليار دولار أمريكي، وانخفضت الواردات بمعدل (1.6%) لتبلغ نحو 51.7 مليار دولار أمريكي.

**احتياطي النقد الأجنبي والذهب:**

ارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي في فرنسا لتبلغ 229 مليار دولار أمريكي في شهر كانون الأول من العام 2020، مقارنةً بـ 223 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، كما ارتفعت احتياطيات الذهب بصورة طفيفة لتبلغ مستوى 2436.1 طن في الربع الثالث من العام 2020، مقارنةً بـ 2436 طن في الربع السابق من العام ذاته.

**الدين الخارجي والحكومي:**

ارتفع الدين الخارجي في فرنسا ليبلغ نحو 7.35 ترليون دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2020، مقارنةً بـ 7.3 ترليون دولار أمريكي الربع السابق من العام ذاته، وسجلت الديون الحكومية معدل 98% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2019.

**بيئة الأعمال:**

تحتل فرنسا المرتبة 32 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، كما تأتي في المرتبة 15 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2019.

**التصنيف الائتماني:**

تصنف وكالة **Standard & Poor's** فرنسا عند المستوى **AA** مع توقعات مستقبلية مستقرة، وتصنفها وكالة **Fitch** عند المستوى **AA** مع توقعات مستقبلية سلبية، أما وكالة **Moody's** فتصنفها عند المستوى **Aa2** مع توقعات مستقبلية مستقرة أيضاً.

[1] معدل التضخم 0% في شهر كانون الأول من العام 2020.

## أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

| البلد | الناتج المحلي الإجمالي | | التضخم | | معدل البطالة | سعر الفائدة | الميزان التجاري | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ربعي | سنوي | شهري | سنوي | latest | latest | Latest | | |
| الولايات المتحدة الأمريكية | % 33.4 Q3 | %-2.8 Q3 | % 0.4 Dec | % 1.4 Dec | %6.7 Dec | %0.25 Dec | -68.1 | مليار دولار أمريكي | Nov |
| منطقة اليورو | %12.5 Q3 | %- 4.3 Q3 | % 0.3 Dec | %-0.3 Nov | %8.3 Nov | %0 Dec | 25.8 | مليار يورو | Nov |
| المملكة المتحدة | %16 Q3 | %-8.6 Q3 | % -0.1 Nov | %0.3 Nov | %4.9 Oct | %0.1 Dec | -5 | مليار جنيه استرليني | Nov |
| روسيا | %-3.2 Q2 | %-3.4 Q3 | % 0.8 Dec | %4.9 Dec | %6.1 Nov | %4.25 Dec | 7 | مليار دولار أمريكي | Nov |
| الصين | %2.7 Q3 | %4.9 Q3 | %-0.7 Dec | %0.2 Dec | %5.2 Nov | %3.85 Dec | 78.17 | مليار دولار أمريكي | Dec |
| اليابان | %5.3 Q3 | %-5.8 Q3 | %- 0.4 Nov | %-0.9 Nov | %2.9 Nov | %-0.1 Dec | 367 | مليار ين ياباني | Nov |
| تركيا | % 15.6 Q3 | %6.7 Q3 | %1.25 Dec | %14.6 Dec | %12.7 Oct | %17 Dec | -5.03 | مليار دولار أمريكي | Nov |
| الهند | %21.9 Q3 | %-7.5 Q3 | %-1 Dec | %4.59 Dec | % 6.5 Nov | %4 Dec | -15.44 | مليار دولار أمريكي | Dec |
| استراليا | %3.3 Q3 | %-3.8 Q3 | %1.6 Q3 | %0.7 Q3 | %6.8 Nov | %0.1 Dec | 5 | مليار دولار استرالي | Nov |
| مصر | %5 Q1 | %-1.7 Q2 | %-0.5 Dec | %5.4 Dec | %7.3 Q3 | %8.25 Dec | -2.9 | مليار دولار أمريكي | Oct |
| الأردن | %-3.6 Q3 | %-2.2 Q3 | %-0.3 Dec | %-0.4 Dec | %23.9 Q3 | %2.50 Mar | -0.86 | مليار دولار أمريكي | Sep |
| لبنان | %-2 Q42019 | %-15Q4 | % 0.52 Nov | 133.5 % Nov | %6.2 2019 | %4.53 Mar | -0.58 | مليار دولار أمريكي | Sep |